التكييف القانوني لعقد الفيديك في التشريع العماني
دراسة مقارنة على ضوء التجربة المغربية

سعود بن عبد العزيز بن سالم المهري
طالب باحث بسلك الدكتوراه
الأستاذ الدكتور عبدالسلام الادريسي
أستاذ باحث – مختبر البحث في إدارة المنظمات وقانون الأعمال والتنمية المستدامة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس الرباط
المملكة المغربية

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة المقارنة التكييف القانوني لعقود الفيديك (FIDIC) في التشريع العُماني مقارنةً بالإطار القانوني المغربي، حيث تُعد النماذج القياسية للاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) معياراً مرجعياً دولياً لعقود الإنشاءات، بما توفره من توزيع متوازن للمخاطر وآليات شاملة لفض المنازعات. وتُبرز الدراسة ريادة سلطنة عُمان عربياً بإصدارها "العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية" (طبعة 2019)، والمتوافق في جوهره مع "الكتاب الأحمر" للفيديك لسنة 1999 مع مراعاة الخصوصيات الوطنية، من خلال ضبط المفاهيم العقدية وتوسيع التزامات رب العمل وتدقيق إجراءات إنهاء العقد، وإن اقتصر تطبيقه على الجهات الحكومية. وفي المقابل، يُسجل غياب تنظيم تشريعي خاص بعقود الفيديك في المغرب رغم اللجوء إليها عملياً في مشاريع البنية التحتية الكبرى، والاكتفاء بالقواعد العامة لعقد المقاولة في ظهير الالتزامات والعقود (1913) وقانون التحكيم والوساطة الاتفاقية رقم 95-17 (2022)؛ وهو فراغ تشريعي يمس بمبدأ الأمن القانوني ويثير تحديات أمام الاستثمارات الأجنبية. وتخلص الدراسة إلى الدعوة الملحة لتدخل تشريعي مغربي، سواء عبر اعتماد عقد وطني موحد على غرار النموذج العُماني، أو سن قانون إطار ينظم عقود الإنشاءات الكبرى، مؤكدة أن تبني المعايير العقدية الدولية يكرس الأمن القانوني ويدعم التجارة الدولية ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : عقود الفيديك؛ التكييف القانوني؛ العقد الموحد العماني؛ قانون الإنشاءات؛ دراسة مقارنة؛ الإطار التشريعي؛ المعايير الدولية؛ توزيع المخاطر؛ فض المنازعات؛ قانون العقود المغربي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This comparative study examines the legal characterization of FIDIC contracts within Omani legislation, benchmarked against the Moroccan legal framework. FIDIC (Fédération Internationale des Ingénieurs-Conseils) standard forms represent the international benchmark for construction contracts, offering balanced risk allocation and comprehensive dispute resolution mechanisms. The research demonstrates that Oman has pioneered among Arab jurisdictions by promulgating the Unified Contract for Building and Civil Works (2019 edition), substantially aligned with the FIDIC Red Book 1999 while accommodating national specificities. This legislative codification encompasses precise definitional frameworks for contractual parties, enhanced employer obligations, and tailored termination procedures, albeit restricted to governmental entities. Conversely, Morocco lacks dedicated legislative regulation for FIDIC contracts despite their practical deployment in major infrastructure projects, relying instead on general provisions within the Code of Obligations and Contracts (Dahir 1913) and the Arbitration and Conventional Mediation Law No. 95-17 (2022). This legislative lacuna engenders legal uncertainty and potentially impedes foreign investment in large-scale projects. The study advocates urgent Moroccan legislative intervention, either through promulgating a unified national contract analogous to the Omani model or establishing a framework law governing construction mega-projects. The findings underscore that adopting internationally recognized contractual standards enhances legal certainty, facilitates international commerce, and promotes sustainable development objectives.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تعد إشكالية التكييف القانوني لعقد الفيديك (FIDIC) من أعقد المسائل التي شغلت الفقه القانوني المقارن، سيما في مجال عقود الإنشاءات والأشغال العمومية. ذلك أن الطبيعة المركبة لهذه العقود، وتعدد أطرافها، وتشابك التزاماتها، فضلا عن انعدام تنظيم تشريعي موحد على الصعيدين الوطني والدولي، قد جعل من تحديد كنهها القانوني مهمة عسيرة تستدعي إعمال الاجتهاد الفقهي والقضائي[1].

وقد أجمع الفقه المقارن على أن عقود الفيديك تجمع بين خصائص القانون العام والقانون الخاص، وبين النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني، مما يعقد عملية التكييف القانوني السليم لها. وقد تفاقمت هذه الإشكالية بفعل تباين المقاربات الفقهية لمقاربة هذه العقود، إذ يتناولها فقه القانون الإداري في إطار عقود الأشغال العمومية، فيما يعالجها فقه قانون التجارة الدولية باعتبارها من عقود التجارة الدولية، في حين يدرسها فقه القانون الخاص انطلاقا من نظرية عقد المقاولة[2].

وقد أكد الفقه الإنجليزي المتخصص في قانون البناء الدولي على أن صعوبة تصنيف عقود الفيديك تنبع من طابعها الدولي وقدرتها على التكيف مع مختلف السياقات القانونية مع الحفاظ على هيكل أساسي يتجاوز الحدود الوطنية[3]. فهذه العقود تتمتع بمرونة تسمح لها بالانسجام مع الأنظمة القانونية المتباينة، دون أن تفقد جوهرها الموحد.

من هنا، درجت التشريعات المقارنة على التعاطي مع عقود الفيديك عبر استلهام بنودها، لا سيما ما تعلق بتدبير المخاطر، وآليات فض المنازعات، وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف، وضمان شفافية الأداءات المالية[4]. وفي هذا المضمار، يحرص الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) على تحيين نماذجه التعاقدية بشكل دوري لمسايرة المستجدات القانونية والممارسة العملية، وكان آخرها إصدار نسخة 2017[5].

وتكتسي دراسة التكييف القانوني لعقد الفيديك راهنية بالغة، كونه يشكل إطارا كفيلا بإصلاح ملف المقاولات الكبرى ومعالجة الإشكالات الناجمة عن تعدد المتدخلين. وفي هذا الصدد، تبرز التجربة العمانية كنموذج عربي سباق في التعاطي مع هذا النمط من العقود، إذ بادر المشرع العماني إلى صياغة العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية، الذي عرف تطورات متتالية آخرها نسخة 2019[6].

---

[1] فتحية قرة، أحكام عقد المقاولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 17.

[2] محمد فؤاد الحريري ومحمد سعد عبد الله، أهم الجوانب العملية بشأن أوامر التغيير في عقود الإنشاءات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 13.

[3] – – Christopher R. Seppälä, The FIDIC Red Book Contract: An International Clause-by-Clause Commentary, Wolters Kluwer, The Netherlands, 2023. p. 395.

[4] آمال بولغاب، الإطار القانوني لفض منازعات عقود الإنشاءات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2016، ص 67.

[5] FIDIC, General Conditions of Contract, 2017 edition, Lausanne, Switzerland.

[6] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، التعديل الأول، البند 1-1.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأمر الذي يستوجب استحضار التجربة المغربية للمقارنة، علما بأن المشرع المغربي لم يفرد تنظيما تشريعيا خاصا بعقود الفيديك، رغم شيوع استعمالها عمليا في المشاريع الكبرى. ويلاحظ في هذا الشأن أن المغرب اكتفى بتنظيم التحكيم من خلال القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية[1]، دون أن يتطرق بشكل مباشر لتنظيم عقود الإنشاءات الدولية.

وتأسيسا على ما سلف، يمكن بلورة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل المحوري الآتي :**إلى أي حد وفق المشرع العماني في التكييف القانوني لعقد الفيديك والإفادة من نماذجه كتجربة دولية مرجعية؟ وما موقف المشرع المغربي من هذا التوجه؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية، ارتأينا اعتماد التصميم الآتي:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والقانوني لعقود الفيديك

المبحث الثاني :موقف المشرعين العماني والمغربي من التكييف القانوني لعقد الفيديك

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لعقود الفيديك

من البديهي أن فهم موقف التشريعات الوطنية من عقود الفيديك يقتضي بالضرورة الوقوف أولا على الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه العقود، وذلك من خلال بيان ماهيتها وخصائصها (المطلب الأول)، ثم تحليل المرتكزات التي أكسبتها شرعية دولية وقبولا واسعا (المطلب الثاني). فالإحاطة بهذه العناصر تشكل الأساس الضروري لتقييم مدى نجاح التجربتين العمانية والمغربية في التعاطي مع هذا النمط من العقود.

المطلب الأول: ماهية عقود الفيديك وخصائصها المميزة

تعد عقود الفيديك من أبرز النماذج التعاقدية الموحدة في مجال البناء والإنشاءات على المستوى الدولي، وقد أثبتت فعاليتها في تنظيم العلاقات بين مختلف أطراف المشاريع الكبرى. ولفهم طبيعة هذه العقود، يتعين علينا التعريف بها وببيان نشأتها وأنواعها (الفقرة الأولى)، ثم عرض مقوماتها ومزاياها العملية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التعريف بعقود الفيديك ونشأتها وأنواعها

يقصد بالفيديك (FIDIC) اختصار للعبارة الفرنسية–"Fédération Internationale des Ingénieurs Conseils"، أي الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، وهو هيئة دولية غير حكومية تأسست سنة 1913 ويوجد مقرها بمدينة جنيف السويسرية[2]. وقد تولى هذا الاتحاد منذ إنشائه مهمة تطوير وإصدار مجموعة من النماذج التعاقدية الموحدة لتنظيم عقود الإنشاءات والأشغال الهندسية، اصطلح على تسميتها بـــ "عقود الفيديك"[3].

وفقها، تعرف عقود الفيديك بكونها: "مجموعة من الشروط العامة النموذجية المعدة سلفا من لدن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، قصد تنظيم العلاقة التعاقدية في مشاريع البناء والتشييد والأشغال الهندسية، بغية تحقيق التوازن العقدي بين المقاول

---

[1] القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.34 بتاريخ 23 من رمضان 1443 (24 مايو 2022)، الجريدة الرسمية عدد 7099 بتاريخ 27 رمضان 1443 (28 مايو 2022)، ص. 3886.

[2] – Nael G. Bunni, The FIDIC Forms of Contract, 3rd edition, Blackwell Publishing, Oxford, 2005, p. 65.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، عقود الفيديك لمقاولات وأعمال الهندسة المدنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورب العمل والمهندس، مع توفير آليات فعالة لإدارة المخاطر وفض المنازعات"[1]. ويعرفها الفقه الإنجليزي المتخصص بأنها مجموعة من العقود النموذجية القياسية وضعها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين، مصممة لتوفير توزيع متوازن وعادل للمخاطر والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة في مشاريع البناء الدولية[2].

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح أن عقود الفيديك تتميز بثلاث خصائص جوهرية: أولا، طابعها النموذجي القياسي الذي يوفر إطارا موحدا للتعاقد. ثانيا، توازنها في توزيع الحقوق والالتزامات بين الأطراف. ثالثا، مرونتها التي تسمح بتكييفها مع مختلف الأنظمة القانونية والسياقات المحلية.

وقد قطعت عقود الفيديك أشواطا تطورية عديدة منذ نشأتها الأولى سنة 1957، حين صدرت الطبعة الأولى من "الكتاب الأحمر (Red Book) "المعنون بـــ "Conditions of Contract for Works of Civil Engineering Construction"[3]. وقد شكلت هذه الطبعة نقطة تحول فارقة في قانون البناء الدولي، حيث قدمت نموذجا أصبح الأساس لمشاريع لا تحصى في جميع أنحاء العالم.

ثم توالت الإصدارات والتحيينات، لعل أبرزها نسخة 1987 التي عرفت رواجا واسعا وانتشارا كبيرا في مختلف دول العالم. وقد مثلت هذه الطبعة تحسينا كبيرا للنسخ السابقة، حيث أدخلت أحكاما أوضح حول توزيع المخاطر وحل النزاعات مما عزز فائدتها في سياقات قانونية متنوعة. ثم جاءت نسخة 1999 التي استحدثت تعديلات جوهرية في فلسفة العقد، إذ أدخلت نهجا أكثر تعاونية، مشددة على دور المهندس وآليات أكثر تطورا لإدارة التغييرات والمطالبات. وصولا إلى نسخة 2017 التي تضمنت مستجدات مهمة لمواكبة التحولات القانونية والتطبيقات العملية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالاستدامة والتكامل التكنولوجي[4].

أما بخصوص أنواع عقود الفيديك، فقد بلور الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين عدة أنماط من العقود النموذجية، عرفت بـــ "سلسلة قوس قزح (Rainbow Suite) "نسبة لألوان أغلفتها المميزة، وكل نموذج منها يعالج نمطا معينا من المشاريع ويوزع المخاطر والمسؤوليات بطريقة مختلفة[5].

أولا: الكتاب الأحمر – (Red Book) يعنى بعقود الإنشاءات التي يتكفل فيها رب العمل بالتصميم ويسند للمقاول مهمة التنفيذ حصرا. ويعرف رسميا بـــ"Conditions of Contract for Construction" ، وهو الأكثر استخداما على المستوى الدولي، لا سيما في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبرى. ويمثل هذا النموذج المسار التقليدي للمشتريات حيث يحتفظ صاحب العمل بمسؤولية التصميم، مما يوفر سيطرة أكبر على المواصفات الفنية للمشروع مع نقل مخاطر التنفيذ إلى المقاول[6].

---

[1] محمد محسن النجار، عقود الإنشاءات الدولية(FIDIC) ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 45.

[2] - John Uff, Construction Law, 11th edition, Sweet & Maxwell, London, 2013, p. 234.

[3] FIDIC, Conditions of Contract for Works of Civil Engineering Construction, 1st edition, Lausanne, 1957, p. 1.

[4] FIDIC, Conditions of Contract for Construction, 2nd edition, Lausanne, 2017, General Conditions.

[5] Ellis Baker et al., FIDIC Contracts: Law and Practice, Informa Law, London, 2009, p. 89.

[6] - FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: الكتاب الأصفر – (Yellow Book) يعنى بعقود التصميم والبناء، حيث يضطلع المقاول بمسؤولية التصميم والتنفيذ معا. ويعرف رسميا بـ"Conditions of Contract for Plant and Design-Build" ، ويستخدم عادة في المشاريع الصناعية ومحطات الطاقة. وينقل هذا النموذج مسؤولية أكبر إلى المقاول من خلال الجمع بين التزامات التصميم والبناء، مما يوفر لأصحاب العمل نقطة مساءلة واحدة مع احتمال تسريع تسليم المشروع[1].

ثالثا: الكتاب الفضي – (Silver Book) يعنى بعقود التسليم بالمفتاح(EPC/Turnkey) ، إذ يتحمل المقاول المسؤولية الكاملة عن المشروع من التصميم إلى التسليم النهائي. ويعرف رسميا بـ "Conditions of Contract for EPC/Turnkey Projects"، ويستعمل في المشاريع الكبرى والمعقدة. ويمثل هذا النموذج الشكل الأكثر تحميلا للمسؤولية على المقاول، حيث يضع جميع مخاطر المشروع تقريبا على عاتقه مقابل سعر ثابت وموعد إنجاز محدد[2].

رابعا: الكتاب الأخضر – (Green Book) يعنى بعقود الاستشارات الهندسية والخدمات الاستشارية. ويعرف رسميا بـ"Client/Consultant Model Services Agreement" ، وينظم العلاقة بين رب العمل والمهندس الاستشاري. ويوفر هذا النموذج إطارا لإشراك المهندسين الاستشاريين، ويحدد نطاق خدماتهم والتزاماتهم المهنية وحدود المسؤولية[3].

خامسا: الكتاب الذهبي – (Gold Book) يعنى بعقود التصميم والبناء والتشغيل .(DBO) ويعرف رسميا بـ "Conditions of Contract for Design, Build and Operate Projects"، ويستخدم في المشاريع طويلة الأمد التي تتطلب من المقاول ليس فقط بناء المشروع بل أيضا تشغيله لفترة محددة[4].

ومن الملاحظ أن التنوع في أنماط عقود الفيديك يعكس تطور صناعة البناء واحتياجاتها المتباينة، ويظهر تقدم هذه الصناعة من عقود البناء البسيطة إلى أساليب تسليم المشاريع المتكاملة المعقدة، مما يعكس التغيرات في استراتيجيات المشتريات وفلسفات إدارة المخاطر.

الفقرة الثانية: مقومات عقود الفيديك ومزاياها العملية

لعل من أبرز ما يميز عقود الفيديك هو جملة المقومات والمزايا العملية التي جعلتها محل اعتماد دولي واسع. فقد ضبط المؤتمر التأسيسي للفيديك، والمادة الثانية من نظامه الأساسي المصادق عليه في مدينة بكين سنة 2005، جملة من المقاصد الأساسية، من أهمها: تمثيل صناعة الهندسة الاستشارية على الصعيد الدولي والارتقاء بصورة المهندسين الاستشاريين، تنمية قطاع الهندسة الاستشارية وتحقيق فعاليته وعالميته، الامتثال لميثاق الشرف ومبادئ النزاهة في الأعمال، معالجة إشكالات المهندسين الأعضاء بمعزل عن أي اعتبار سياسي أو ديني أو عرقي، وإقامة روابط أخوية بين المهندسين الاستشاريين عبر مختلف أرجاء المعمورة[5].

---

[1] FIDIC Yellow Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.3.

[2] – FIDIC Silver Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.1.

[3] – FIDIC Green Book 2006, Client/Consultant Model Services Agreement, Article 1.1.

[4] – FIDIC Gold Book 2008, Conditions of Contract for Design, Build and Operate Projects, Article 1.1.

[5] FIDIC Statute, adopted by the General Assembly in Beijing, 7 September 2005, Article 2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد أكد الفقه المتخصص في قانون البناء أن الهدف الأساسي لفيديك كان دائما تعزيز العدالة والاحترافية في التعاقد الإنشائي، وإنشاء معايير تتجاوز الحدود الوطنية والاختلافات الثقافية. كما ترمي هذه العقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لعقود البناء والتشييد عبر جودة الإعداد والتوزيع المنصف للمخاطر، وتيسير استيعاب العقد وإعماله مستقبلا[1].

أما المزايا العملية لعقود الفيديك، فيمكن إجمالها فيما يأتي:

أولا: التنوع والمرونة –إذ تنقسم عقود الفيديك إلى أشكال وأنماط مختلفة من العقود النموذجية تتيح للمتعاقدين اختيار النموذج الملائم لحجم المشروع وطبيعته ونوع البناء والغاية المتوخاة من العقد. فمرونة نماذج فيديك تسمح بتكييفها لمتطلبات مشروع محددة مع الحفاظ على إطار متماسك، مما يجعلها قابلة للتكيف مع مختلف القطاعات[2].

ثانيا: اقتصاد الوقت والجهد والنفقات –فعقود الفيديك تقرب وجهات النظر بين أطراف العقد، مما يسهل تجاوز مرحلة المناقشات المطولة المتعلقة بشروط العقد وأحكامه في وقت وجيز، وهي بذلك تختصر تكاليف تعيين خبراء قانونيين للقيام بمهمة صياغة العقود من الصفر. فمن خلال توفير هيكل تعاقدي جاهز تم اختباره وتحسينه على مدى عقود من الممارسة العملية، تلغي عقود فيديك الحاجة إلى إعادة اختراع العجلة مع كل مشروع جديد[3].

ثالثا: التعدد اللغوي –حيث نشرت جميع أشكال عقود الفيديك بالإنجليزية إضافة إلى عشرين لغة أخرى كالفرنسية واليابانية والصينية والإسبانية والعربية وغيرها، مما يعني جاهزيتها للاستعمال في أكثر من مائة دولة مختلفة دون تحمل تكاليف إضافية للترجمة. فالتوافر متعدد اللغات لعقود فيديك يسهل التجارة الدولية من خلال تقليل الحواجز اللغوية[4].

رابعا: تشجيع المنافسة السعرية –إذ تسمح عقود الفيديك بزيادة عدد المشاركين في تقديم العروض داخل المناقصة وتحفز المنافسة بين مقدمي العطاءات، مما يفضي في نهاية المطاف إلى أسعار أكثر تنافسية لصالح رب العمل. فالإلمام الواسع بعقود فيديك يقلل من حواجز الدخول أمام المقاولين الدوليين، مما يوسع مجموعة المتقدمين المحتملين[5].

خامسا: التركيز على جوهر المشاريع –فعند إنجاز أي عقد من الصفر، يتوجب على الأطراف تحديد هوية المتعاقدين وتعيين محامين لإدارة بنود العقد، الأمر الذي يستهلك وقتا وجهدا كبيرين. أما في عقود الفيديك، فهذه الأمور مهيأة سلفا، مما يتيح للأطراف التركيز على المشروع مباشرة[6].

---

[1] Nael G. Bunni, Risk and Insurance in Construction, 2nd edition, Spon Press, London, 2003, p. 145.

[2] – Ellis Baker et al., FIDIC Contracts: Law and Practice, op. cit., p. 112.

[3] – Ian Duncan Wallace, Hudson's Building and Engineering Contracts, 11th edition, Sweet & Maxwell, London, 1995, p. 456.

[4] – Jeremy Glover, "Roles and relationships within the project", FIDIC Contracts Conference 2007, 5 October 2007, p. 1.

[5] – Julian Bailey, Construction Law, 2nd edition, Volume I, Informa Law from Routledge, London, 2016, p. 567.

[6] – Donald Charrett, "The Role of the Engineer under the 1999 FIDIC Contracts", International Construction Law Review, Volume 25, 2008, p. 45.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سادسا: تحقيق نسب نجاح عالية –ويرجع ذلك إلى اعتماد عقود الفيديك واستعمالها على نطاق واسع من قبل الاستشارات الهندسية الدولية والمؤسسات المالية الكبرى، حتى غدت معيارا عالميا لصياغة عقود الأشغال في مجال البناء والإنشاءات بفضل نجاحاتها المتتالية[1].

ومن الخصائص المميزة لعقود الفيديك أيضا وجود طرف ثالث محوري بين رب العمل والمقاول، ألا وهو المهندس (The Engineer)، الذي يضطلع بدور مزدوج يجمع بين الإشراف الفني والتحكيم المبدئي في النزاعات. ويمكن إجمال مهام المهندس في: الإشراف على تنفيذ الأعمال والتحقق من مطابقتها للمواصفات، إصدار التعليمات والتوجيهات للمقاول، الموافقة على المواد والمعدات المقترحة أو رفضها، إصدار شهادات الدفع الدورية والنهائية، البت المبدئي في المطالبات والخلافات، الموافقة على أوامر التغيير وتقييم أثرها، وإصدار شهادات الاستلام المؤقت والنهائي[2].

وقد اعتبر الفقه المتخصص أن المهندس في عقود الفيديك يتمتع بدور مزدوج: فهو من ناحية يعد ممثلا أو وكيلا لرب العمل فيما يتعلق بالإشراف على قيام المقاول بتنفيذ التزاماته، ومن ناحية أخرى يعد بمثابة محكم في المرحلة الأولى بالنسبة لمهامه المتعلقة بإصدار شهادات الدفع والبت في المطالبات[3]. وهذا الازدواج في الدور هو ما يميز عقود الفيديك عن العقود التقليدية.

[1] – International Bank for Reconstruction and Development, Standard Bidding Documents, Washington D.C., 2011, p. 12.

[2] مشاعل عبد العزيز الهاجري، المهندس الاستشاري وفقاً لقواعد عقد الفيديك، الطبعة التاسعة، دار العلم، الكويت، 2008، ص 93.

[3] محمد محسن النجار، عقود الإنشاءات الدولية، م.س، ص 67.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: المرتكزات القانونية والفنية لعالمية عقود الفيديك

بعد بيان ماهية عقود الفيديك ومقوماتها، يتعين علينا الوقوف على المرتكزات التي أكسبتها طابعها العالمي وقبولها الواسع على المستوى الدولي. وهذه المرتكزات تتجلى في الشرعية الدولية التي تتمتع بها هذه العقود (الفقرة الأولى)، والدور التنظيمي الذي تلعبه في تنظيم المشاريع الكبرى (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الشرعية الدولية لعقود الفيديك والاعتراف بها

اكتسبت عقود الفيديك شرعية دولية واسعة جعلتها المعيار المرجعي في مجال عقود البناء والإنشاءات على المستوى العالمي. وتتجلى هذه الشرعية في عدة مظاهر أساسية:

أولا، اعتماد المؤسسات المالية الدولية الكبرى لعقود الفيديك كإطار تعاقدي للمشاريع التي تمولها. فقد اعتمد البنك الدولي الشروط العامة الواردة في عقود الفيديك النموذجية لتكون ضمن مستندات مشروعات البناء التي يمولها البنك في جميع أنحاء العالم، وهو ذات النهج الذي سلكه العديد من المقرضين الدوليين الآخرين وغرف التجارة الدولية[1]. وتأييد البنك الدولي لعقود فيديك يوفر ختم موافقة يطمئن المقترضين والمقاولين والاستشاريين بأن هذه النماذج تلبي المعايير الدولية للعدالة والشفافية والكفاءة[2].

ثانيا، الاعتراف الفقهي والقضائي بعقود الفيديك على المستوى الدولي. فقد أصبحت عقود فيديك المعيار الدولي الفعلي لأعمال الهندسة المدنية، حيث يتم الاعتراف بها واعتمادها من قبل البنوك الإنمائية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كونها تلبي متطلبات أفضل الممارسات العالمية[3]. كما أن هيئات التحكيم الدولية تصنف باستمرار عقود الفيديك كعقود تجارية دولية، وبالتالي تتجنب تطبيق مبادئ القانون العام التي قد تحابي الكيانات السيادية وتضمن المساواة بين الأطراف[4].

ثالثا، السمعة المتميزة التي اكتسبها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين في تطوير النموذج القياسي لعقود البناء والصناعات الهندسية. حيث يقوم الاتحاد بتطوير نماذج قياسية دولية لعقود الأشغال بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى الموارد الداعمة كالنماذج القياسية للتأهيل المسبق، مما جعل "مجموعة قوس قزح" تشمل كافة الأعمال الكبرى وتحظى بثقة المتعاملين الدوليين[5].

---

[1] - World Bank, Standard Bidding Documents, op. cit., p. 23.

[2] - - Christopher R. Seppälä, "Contractor's Claims Under The FIDIC Contracts For Major Works", FIDIC Conference Paper, Cairo, 2005, p. 23. available at: www.fidic.org.

[3] Max W. Abrahamson, Engineering Law and the ICE Contracts, 4th edition, E & FN Spon, London, 1979, p. 123.

[4] - Philippe Fouchard et al., Traité de l'arbitrage commercial international, Litec, Paris, 1996, p. 456.

[5] - FIDIC, General Information, available at: www.fidic.org (visited on 10 December 2025).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رابعا، التطوير المستمر والتحديث الدوري لنماذج الفيديك بما يتماشى مع التطورات القانونية والفنية والممارسات العملية. فقد عملت الفيديك منذ نشأتها على مراجعة عقودها بشكل دوري لتحسينها وتطويرها، مما أكسبها مرونة وقدرة على الاستجابة للمتطلبات المتجددة للصناعة والأنظمة القانونية المختلفة[1].

خامسا، توافق عقود الفيديك مع مختلف الأنظمة القانونية. فرغم أن عقود الفيديك نشأت في طبعتها الأولى عام 1957 مستندة إلى النموذج الإنجليزي مع الأخذ بنظام القانون الأنجلوسكسوني كأساس لبعض قواعدها، إلا أن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين بذل جهودا كبيرة في الطبعات اللاحقة لجعلها وثيقة أكثر دولية تتوافق مع مختلف النظم القانونية الأخرى، بما في ذلك أنظمة القانون المدني اللاتينية[2].

سادسا، توحيد اللغة والصياغة القانونية. فقد حرصت الفيديك على إصدار نماذج عقود على نمط موحد من حيث الفلسفة القانونية واللغة والصياغة والإخراج الفني، وتتضمن هذه النماذج قواعد موحدة عادلة ومتوازنة يمكن أن تتوافق مع الإرادة المشتركة للمتعاقدين، ويمكن تعديلها جزئيا وفقا للقانون الواجب التطبيق[3]. وقد عملت الفيديك في بداية نشأتها على أن تصدر عقود الفيديك باللغة الإنجليزية، ثم تم نشرها بأكثر من عشرين لغة مختلفة، مما يعني جاهزيتها للاستخدام في أكثر من مائة دولة[4].

الفقرة الثانية: الدور التنظيمي لعقود الفيديك ومعالجة الإشكالات العملية

يتجلى الدور التنظيمي لعقود الفيديك في قدرتها على توفير إطار موحد ومتوازن لتنظيم العلاقات المعقدة في مشاريع البناء، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وهذا الدور يتمحور حول عدة محاور أساسية:

أولا، التوزيع العادل للمخاطر بين أطراف العقد. فمن المعلوم أن جميع أنواع العقود –ومنها عقود الإنشاءات لا سيما المشروعات الكبرى– يترتب عنها حقوق والتزامات بين عدد من الأطراف، مما يحدث تداخلا معقدا بين سلوك الأطراف المؤثرة فيها. ونتيجة لتلك العلاقات ووجود الالتزامات والحقوق المتشابكة، تنشأ بلا ريب مجموعة من المخاطر مما يستدعي وجود آلية ونموذج يكفل توزيع تلك المخاطر بشكل عادل ويضمن سلامة تنفيذ المشاريع الكبرى[5].

والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه فلسفة توزيع المخاطر في عقود فيديك هو أن المخاطر يجب أن يتحملها الطرف الأقدر على إدارتها، سواء من خلال السيطرة المباشرة عليها أو التأمين ضدها أو احتسابها في التسعير، وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية

---

[1] Peter Boswell, "Changes to the FIDIC Construction Contract", FIDIC Conference, Geneva, March 2006, p. 11.

[2] آمال بولغاب، الإطار القانوني لفض منازعات عقود الإنشاءات الدولية، م.س، ص 89.

[3] محمد محمد سادات، "الآليات غير القضائية لتسوية منازعات عقود المقاولات النموذجية"، المجلة القانونية والقضائية، العدد الثاني، 2015، ص 153.

[4] FIDIC, Publications Catalogue, available at: www.fidic.org (visited on 10 December 2025).

[5] عمرو طه بدوي محمد علي، الالتزام بالضمان في عقود البناء والتشييد، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 484.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والعدالة التعاقدية[1]. فعقود فيديك توفر آليات متطورة لتحديد وتوزيع وإدارة المخاطر طوال دورة حياة المشروع، مما يقلل من احتمالية نشوء نزاعات حادة حول من يتحمل مسؤولية المخاطر غير المتوقعة.

ثانيا، توفير إطار تعاقدي شامل ومفصل يقلل من الثغرات والغموض. فقد اعتبرت عقود الفيديك النموذجية من الوسائل الأكثر فعالية في تنظيم أعمال البناء على المستوى الدولي، لأنها تتميز بجودة الإعداد، والتنظيم التفصيلي المتكامل لعقود البناء والتشييد. حيث تشتمل على أحكام مفصلة للغاية تتعلق بتحديد التزامات وحقوق أطراف العقد بدقة متناهية وكيفية تنفيذها عمليا، وتتجنب إهدار الوقت في حل الإشكالات التعاقدية الناجمة عن وثائق غير مفهومة أو تفسير نصوص غامضة أو متناقضة في العقد[2].

فالشمولية في أحكام فيديك تقلل من احتمالية وجود ثغرات في الإطار التعاقدي، وبالتالي تقلل من النزاعات الناشئة عن الإغفالات أو الغموض، والتي تعد من أكثر مصادر نزاعات البناء شيوعا على المستوى العالمي. ومن خلال توفير أحكام شاملة تتناول معظم المواقف المتوقعة، تمكن عقود فيديك الأطراف من التركيز على تنفيذ المشروع بدلا من الانشغال بتفسير النصوص العقدية وحل الخلافات القانونية[3].

ثالثا، توفير آليات فعالة لفض المنازعات. فعقود الفيديك تتضمن آليات متدرجة لحل النزاعات، تبدأ بدور المهندس في إصدار قرارات أولية بشأن المطالبات والخلافات، ثم الانتقال إلى مجالس فض المنازعات – Dispute Adjudication Board) (DABالتي تصدر قرارات ملزمة مؤقتا، وصولا إلى التحكيم كوسيلة نهائية لحل النزاعات غير المحلولة[4]. وهذا النهج المتدرج يتيح حل معظم النزاعات في مراحلها المبكرة دون الحاجة إلى اللجوء للتحكيم المكلف والمطول.

رابعا، تسهيل التعاقد الدولي وتجاوز الاختلافات القانونية والثقافية. فعقود فيديك تعمل كلغة مشتركة في البناء الدولي، تقلل من سوء الفهم القانوني والثقافي من خلال توفير إطار مشترك يمكن للأطراف من ولايات قضائية مختلفة فهمه وتطبيقه بسهولة. وترمي هذه العقود إلى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها أرباب العمل والمقاولون والمهندسون أثناء تنفيذ مشاريع البناء، خاصة تلك التي تمتد عبر الحدود وتشمل أطرافا من جنسيات مختلفة، وإيجاد أسس تعاقدية مشتركة ومسبقة تروم تخطي الإشكالات التي تعترض تنفيذ تلك العقود في شتى دول العالم[5].

خامسا، تحقيق نتائج إيجابية في التطبيق العملي. ففي التجربة المقارنة، اتضح من خلال الممارسات الدولية لتطبيق عقد الفيديك أن نسبة الإشكالات والنزاعات انخفضت إلى حد كبير في المشاريع عند استخدام هذا النموذج العقدي، وبالتالي تراجعت نسبة المنازعات القضائية والتحكيمية المكلفة والمستهلكة للوقت. فالدراسات التجريبية تظهر أن المشاريع التي تستخدم عقود فيديك تشهد نزاعات أقل وتحقق معدلات أعلى من التسوية الودية مقارنة بتلك التي تستخدم عقودا مخصصة أو سيئة الصياغة[6].

---

[1] Nael G. Bunni, Risk and Insurance in Construction, op. cit., p. 178

[2] محمد محسن النجار، عقود الإنشاءات الدولية، م.س، ص 125.

[3] - John Uff, Construction Law, op. cit., p. 267.

[4] FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 20.1.

[5] Donald Charrett, "The Role of the Engineer", op. cit., p. 78.

[6] عصام عبد الفتاح مطر، عقود الفيديك، م.س، ص 156.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سادسا، المساهمة في تطوير قانون البناء الدولي. فعقود الفيديك لا تقتصر على كونها نماذج تعاقدية فحسب، بل تساهم أيضا في بلورة قواعد ومبادئ عامة في قانون البناء الدولي من خلال الممارسة المتراكمة والأحكام التحكيمية والقضائية التي تفسرها وتطبقها. فقد تطورت عبر العقود مجموعة من المبادئ والمفاهيم القانونية التي أصبحت معترفا بها على نطاق واسع في صناعة البناء الدولية، مثل مفهوم أوامر التغيير(Variations) ، والأحداث التعويضية(Compensation Events) ، والتأخيرات المستحقة للتمديد(Extensions of Time) ، وآليات تسوية المطالبات[1].

المبحث الثاني: موقف المشرعين العماني والمغربي من التكييف القانوني لعقد الفيديك

بعد بيان الإطار المفاهيمي والقانوني لعقود الفيديك، يتعين علينا الآن الوقوف على موقف التشريعات الوطنية من هذه العقود، وذلك من خلال تحليل التجربة العمانية الرائدة في هذا المجال (المطلب الأول)، ثم استعراض الوضع في المغرب والثغرات التشريعية القائمة (المطلب الثاني). فهذه المقاربة المقارنة تتيح لنا الوقوف على نقاط القوة والضعف في كل تجربة، واستخلاص الدروس المستفادة لتطوير الإطار القانوني لعقود الإنشاءات الكبرى في العالم العربي.

المطلب الأول: التجربة العمانية في تبني عقود الفيديك وتكييفها قانونيا

تعد التجربة العمانية من التجارب العربية الرائدة في التعاطي مع عقود الفيديك، إذ لم يكتفِ المشرع العماني بالاعتراف بهذه العقود واستعمالها في الممارسة العملية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال صياغة عقد موحد وطني مستلهم من نماذج الفيديك ومكيف مع خصوصيات النظام القانوني العماني. وسنتناول في هذا المطلب التطور التاريخي للعقد الموحد العماني ومدى توافقه مع عقود الفيديك (الفقرة الأولى)، ثم التعديلات التشريعية المستحدثة وتقييمها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التطور التاريخي للعقد الموحد العماني ومدى توافقه مع نماذج الفيديك

يعد المشرع العماني من ضمن ثلاثة تشريعات عربية نجحت في التعامل مع عقود الفيديك والاستفادة منها في تدبير ملف المقاولات والتوريدات، خاصة الدولية، إلى جانب التشريعين الإماراتي والمصري[2]. حيث اعترف التشريع العماني بعقود الفيديك من خلال دمج أحكامها في عقود المقاولات الوطنية، مع السماح بتعديلها لتناسب المشاريع المحددة، ويخضع تنفيذها للقانون العماني، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات والمسؤوليات والتراعات.

وقد عمل المشرع العماني على صياغة العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية سنة 1981، معتمدا فيه على اللغة الإنجليزية في البداية، ليستمر العمل به حتى سنة 1999 حيث تمت إعادة ترجمته باللغة العربية مع إجراء بعض التعديلات في بعض مواده[3]. وقد سار المشرع على نهج التحديث والتطوير المستمر له، ليتم سنة 2019 استكمال التعديلات بما يتوافق مع عقود الفيديك، ليصبح متوافقا تماما –في جزء كبير من الالتزامات الملقاة على عاتق رب العمل– مع صياغة عقد الفيديك الأحمر 1999[4].

---

[1] - Julian Bailey, Construction Law, op. cit., p. 589.

[2] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، المقدمة، ص 2.

[3] المرجع نفسه، المقدمة التاريخية، ص 3.

[4] المرجع نفسه، البند 1-1 التعريفات، ص 5.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والجدير بالذكر أن المشرع العماني لم يتناول آلية تبني عقود الفيديك بشكل جامد أو حرفي، بل تعامل معها باعتبارها نماذج عالجت الكثير من الإشكالات على المستوى الدولي، مما حتم عليه الاهتمام بكل جوانب هذه العقود، سواء في الصياغة وتوحيد المصطلحات أو الأحكام والقواعد التي تنظم العلاقة بين أطراف العقود بالمقارنة بالقانون السائد في البلد[1]. فالمنهجية التي اتبعها المشرع العماني تقوم على الاستلهام وليس النقل الحرفي، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والمتطلبات المحلية.

ومن البديهي أن القواعد القانونية في أي بلد، وقبل الخوض في صياغة وتطبيق القوانين وأحكامها، لا بد من توحيد المصطلحات الواردة فيها والمسميات حتى لا يحدث لبس في تفسيرها من طرف المنفذين لتلك القوانين أو من طرف القضاء عند الفصل في المنازعات. والمطلع على العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية لعام 2019 كآخر نسخة أجريت عليها تعديلات، سيلاحظ مدى اهتمام المشرع العماني بالحرص على صياغة التعاريف لكل أطراف العقد بما ينسجم مع ما ورد في عقد الفيديك[2].

أولا: بخصوص مفهوم رب العمل –يعتبر رب العمل وفق عقد الفيديك الأحمر –بمختلف إصداراته– الشخص المسمى في ملحق عرض المناقصة وكذلك خلفاؤه القانونيون[3]. وعلى الرغم من قيام المشرع العماني بالأخذ بعقد الفيديك الأحمر 1987 في معظم –إن لم تكن كل– بنوده، إلا أنه خالفه عند تعريف رب العمل في جزئية تتعلق بالقطاع العام والخاص. فقد عرف المشرع العماني رب العمل وفق العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية 2019 في البند 1/1/2/2 على أنه: "تعني الجهة الحكومية المسماة بهذه الصفة في اتفاقية العقد وخلفاؤها القانونيون في هذه الصفة[4].

بمعنى أنه خص هذا العقد بالجهات الحكومية، على خلاف ما تضمنه عقد الفيديك الأحمر الذي عرفه على أنه الشخص المسمى برب العمل في ملحق عرض المناقصة أيا كان، سواء كان جهة حكومية أو من القطاع الخاص أو شخصا اعتباريا أو طبيعيا. ذلك أن هذه العقود النموذجية صالحة لأي جهة أو شخص عقد العزم على إنشاء مبنى أو أي من أعمال الهندسة المدنية، وصالحة للتعاقد المحلي أو الدولي[5].

وهذا القصر يشكل أحد أوجه النقص في التجربة العمانية، إذ كان من الأفضل توسيع نطاق تطبيق العقد الموحد ليشمل القطاع الخاص أيضا، أسوة بما هو معمول به في عقود الفيديك الأصلية. فالقطاع الخاص في سلطنة عمان ينفذ مشاريع كبرى تحتاج بدورها إلى إطار تعاقدي متطور ومتوازن.

ثانيا: بخصوص مفهوم المهندس –فقد جاء التعريف متطابقا بين عقد الفيديك والعقد الموحد العماني. حيث عرف المهندس في عقد الفيديك الأحمر –بمختلف إصداراته– بأنه الشخص الذي يعينه رب العمل للقيام بمهام المهندس لأغراض هذا العقد وورَد اسمه في ملحق عرض المناقصة بهذه الصفة[6]. وهو نفسه ما توافق عليه المشرع العماني في العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال

[1] آمال بولغاب، الإطار القانوني، م.س، ص 134.

[2] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، البند 1/1/2/2، ص 8.

[3] – FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.6.

[4] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، البند 1/1/2/2، ص 8.

[5] – FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.6.

[6] – FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 1.1.2.4.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المدنية 2019[1]. وهذا التطابق يعكس الإدراك السليم لدور المهندس المحوري في عقود الإنشاءات، والحرص على الاستفادة من التجربة الدولية في هذا المجال.

ثالثا: بخصوص مفهوم المقاول –فقد جاء التوافق أيضا بشكل واضح عند تناول تعريف المقاول في عقود الفيديك الأحمر – بجميع إصداراته– والعقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية 2019 بسلطنة عمان، حيث تم التوافق على أن المقاول يعني الشخص الذي تمت تسميته في كتاب عرض المناقصة الموقع عليه من قبل رب العمل، ويشمل كذلك خلفاءه القانونيين[2].

الفقرة الثانية: التعديلات التشريعية في العقد الموحد العماني وتقييمها

اهتم المشرع العماني بدراسة عقود الفيديك والتطرق لأحكام وقواعد تنظيم العلاقات بين جميع أطراف العقد، والحرص على انسجام العقد الموحد مع عقود الفيديك، مع الخروج ببعض التعديلات المهمة والضرورية التي تراعي الخصوصيات الوطنية. وهذه التعديلات تشمل عدة جوانب:

أولا: الالتزامات المضافة لرب العمل –فقد أضاف المشرع العماني عدة التزامات لصالح رب العمل لم يتم التطرق لها في عقد الفيديك الأحمر 1987، وهي كما يلي: على رب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول إلى جميع أجزاء الموقع وتمكينه من حيازتها في الوقت أو الأوقات المحددة في ملحق عرض المناقصة؛ على رب العمل أن يوفر للمقاول –عند الطلب– نسخة من قوانين الدولة المتعلقة بالعقد، وتقديم المساعدة المعقولة في استخراج التراخيص المتعلقة بأعمال التشييد والبناء؛ عليه أن يقدم دليلا معقولا خلال (28) يوما من تلقيه أي طلب من المقاول يثبت أنه قام بعمل الترتيبات المالية اللازمة لتوفير دفع قيمة العقد[3].

كما استحدث المشرع قواعد مهمة ونص عليها صراحة في العقد الموحد 2019 على أن: لا يسمح لأي شخص غير المقاول والمقاولين من الباطن وموظفيهم بدخول الموقع خلال فترة تنفيذ الأعمال إلا بموافقة المهندس المسبقة؛ ألا يستخدم المقاول أي جزء من الموقع لأي غرض لا يرتبط بالأعمال إلا بعد الحصول على موافقة رب العمل المسبقة[4]. وهذه الإضافات تعزز من الرقابة والتنظيم في موقع العمل، وتحول دون استغلال الموقع لأغراض غير مشروعة.

ثانيا: التزامات المقاول –فقد اتفق العقدان (الفيديك والعقد الموحد العماني) على الالتزامات الأساسية للمقاول، حيث يتوجب عليه إعداد التصميمات المنصوص عليها في العقد، وتقديم الوثائق والتجهيزات المحددة، وتوفير الأيدي العاملة والمواد والتجهيزات الآلية ومعدات المقاولة، وإنجاز الأشغال وإصلاح أي عيوب فيها. ويعتبر المقاول مسؤولا عن كفاية واستقرار وسلامة جميع عمليات الموقع وعن جميع أساليب الإنشاء[5].

[1] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، البند 2/1/2/2، ص 8.
[2] المرجع نفسه، البند 3/1/2/2، ص 9.
[3] المرجع نفسه، البند 2/2، ص 10–12.
[4] المرجع نفسه، البند 5/2/2، ص 12.
[5] المرجع نفسه، البند 1/4، ص 18–20.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما يتعين على المقاول أن يقدم إلى المهندس قبل مباشرة إجراء الاختبارات عند الإنجاز "مخططات المنشأ كما تم تنفيذه"، وأدلة الصيانة والتشغيل المطلوبة بموجب العقد، حتى يتمكن رب العمل من صيانته وتشغيله. وقد تطلبت هذه العقود من المقاول أن يستصدر (على حسابه) كفالة مصرفية أو أي ضمان لحسن الأداء وإنجاز الأشغال[1].

ثالثا: مهام وصلاحيات المهندس –فقد أفرد الكتاب الأحمر 1999 حيزا أكبر لواجبات وصلاحيات المهندس، حيث نص بصريح العبارة على أن المهندس لا يمتلك أي سلطة في تعديل العقد. كما توسع في التنظيم القانوني لتعيين ممثل المهندس، وأوجب على المهندس أن يتشاور مع كل طرف من أطراف العقد في مسعى للتوصل إلى اتفاق، وفي حالة تعذر ذلك يجب عليه إصدار قرار عادل وفقا للعقد[2].

وقد تضمن العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية 2019 بسلطنة عمان ما تم ذكره من صلاحيات والتزامات للمهندس، مع إضافة أنه يتعين على المهندس، قبل ممارسة أي من الصلاحيات المحددة له، الحصول على موافقة رب العمل بالنسبة لبعض الأمور المهمة مثل: التعليمات للمقاول بإيقاف سير الأعمال أو أي جزء منها، إصدار شهادة الاستلام، وإصدار شهادة الدفع النهائية[3]. وهذا التقييد لصلاحيات المهندس في بعض الأمور الحساسة يعد من الخصوصيات العمانية التي تراعي طبيعة العلاقة بين الجهات الحكومية والمقاولين.

رابعا: إجراءات إنهاء العقد –فقد ذهب عقد الفيديك إلى تحديد الحالات التي يجوز فيها للمقاول إنهاء العقد، وهي: إذا لم يتلق المقاول إثباتا معقولا بشأن الترتيبات المالية خلال مدة محددة، أو إذا أخفق المهندس في إصدار شهادة دفع مرحلية في الوقت المحدد، أو إذا لم يتسلم المقاول المبالغ المستحقة له، أو إذا أخل رب العمل بصورة جوهرية في أداء التزاماته[4].

وقد أخذ العقد الموحد بسلطنة عمان بهذه الأحكام، وأضاف صراحة السماح للمقاول بإنهاء العقد دون إخطار سابق في حالتين إضافيتين: إذا حدث تعليق مطول للعمل، وإذا تبين بأن رب العمل قد أصبح مفلسا أو وقع تحت التصفية أو فقد السيولة[5]. وهذه الإضافة تعزز من حماية المقاول في الظروف الاستثنائية التي قد تهدد استمرارية المشروع.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن النصوص المستحدثة في العقد الموحد بسلطنة عمان هي نتاج تجربة رائدة ومتقدمة تجاوزت التعقيدات المحلية للعقود المتعلقة بالمشروعات الكبرى، وفي ذات الوقت تصب في عملية المحافظة على سلامة نجاح ملف المقاولات الكبرى الرامية للتنمية المستدامة. ويمكن القول إن جل التعديلات بين عقد الفيديك والعقد الموحد لم تكن بالقدر الكبير، فقد جاءت في توافق تام في الكثير من القواعد والأحكام، وإن وجدت اختلافات فقد كانت من قبيل الصياغة أو مراعاة الخصوصيات الوطنية[6].

كما أولى المشرع العماني أهمية كبيرة للتحكيم في العقد الموحد بما يواكب عقود الفيديك، إدراكا منه بأن اللجوء إلى التحكيم في الوقت الراهن أصبح ضرورة ملحة، بالنظر إلى التطور الذي عرفه ميدان المقاولات والاستثمارات، وما نتج عن ذلك

---

[1] المرجع نفسه، البند 2/4، ص 21.

[2] - FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 3.1-3.5.

[3] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، البند 3/1/3، ص 15.

[4] FIDIC Red Book 1999, General Conditions, Article 16.1-16.2.

[5] العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية بسلطنة عمان، نسخة 2019، البند 2/16، ص 45.

[6] محمد محسن النجار، عقود الإنشاءات الدولية، م.س، ص 234.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من تعقيد في المعاملات وتشعب في القضايا المطروحة. فالتحكيم يمكن الأطراف من حل خلافاتهم بشكل سري وسريع وفعال مع منحهم مرونة وحرية أكثر، لا تتوفر عادة في قضاء الدولة[1].

المطلب الثاني: الوضع في المغرب والحاجة إلى تدخل تشريعي

على خلاف التجربة العمانية الرائدة، لم يفرد المشرع المغربي تنظيما تشريعيا خاصا بعقود الفيديك، رغم استعمالها عمليا في المشاريع الكبرى. وهذا الوضع يطرح عدة إشكالات قانونية وعملية تستدعي التدخل التشريعي العاجل. وسنتناول في هذا المطلب الإطار القانوني الحالي لعقود الإنشاءات في المغرب (الفقرة الأولى)، ثم الحاجة الملحة لتنظيم تشريعي خاص بعقود الفيديك (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار القانوني الحالي لعقود الإنشاءات في المغرب

لم يفرد المشرع المغربي تنظيما تشريعيا خاصا بعقود الفيديك أو بعقود الإنشاءات الكبرى بشكل عام، رغم استعمالها عمليا في المشاريع الكبرى، لا سيما تلك الممولة من قبل البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية. وتبقى هذه العقود خاضعة للقواعد العامة لقانون الالتزامات والعقود المغربي، خصوصا ما يتعلق بعقد المقاولة[2].

وقد نظم المشرع المغربي عقد المقاولة في الفصول من 723 إلى 780 من قانون الالتزامات والعقود. حيث عرف الفصل 723 عقد المقاولة بأنه: "عقد بمقتضاه يلتزم أحد الطرفين بصنع شيء معين في مقابل أجر يلتزم الطرف الآخر بدفعه له"[3]. غير أن هذا التعريف البسيط يبقى قاصرا عن استيعاب الطبيعة المركبة لعقود الفيديك، التي تتجاوز مفهوم المقاولة التقليدي لتشمل التزامات معقدة في التصميم والتنفيذ والإشراف والتمويل أحيانا[4].

كما أن التنظيم التشريعي لعقد المقاولة في قانون الالتزامات والعقود المغربي جاء مقتضبا ولا يعالج بالتفصيل الكافي الإشكالات المعقدة التي تطرحها المشاريع الإنشائية الكبرى، من قبيل: توزيع المخاطر بين الأطراف، التعامل مع الظروف غير المتوقعة، أوامر التغيير وآثارها، إجراءات الدفع والضمانات، مسؤولية المهندس الاستشاري ودوره، وآليات فض المنازعات المتخصصة.

وعلى الرغم من غياب تنظيم تشريعي خاص، فإن عقود الفيديك تستعمل عمليا في المغرب، خاصة في المشاريع الكبرى كمشاريع البنية التحتية والطاقة والموانئ والطرق السيارة. ويتم التعاقد وفق نماذج الفيديك مع إدخال تعديلات لتتماشى مع القانون المغربي، لا سيما ما يتعلق باللغة العربية كلغة رسمية، والإحالة على القانون المغربي كقانون واجب التطبيق، ومراعاة خصوصيات النظام القانوني المغربي[5].

وتبرز أهمية الإشارة إلى أن المشرع المغربي أصدر القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية[6]، الذي يتيح للأطراف اللجوء إلى التحكيم في المنازعات الناشئة عن عقود الإنشاءات، بما في ذلك عقود الفيديك. وقد جاء هذا القانون

---

[1] دامية أشهيبو، "اتفاق التحكيم وشروط صحته في القانون المغربي"، مقال منشور على: ijsk.org تاريخ الزيارة: 10 ديسمبر 2025.

[2] قانون الالتزامات والعقود المغربي، ظهير 12 أغسطس 1913، الفصل 723.

[3] المرجع نفسه، الفصل 723.

[4] - John Uff, Construction Law, op. cit., p. 289.

[5] محمد محسن النجار، عقود الإنشاءات الدولية، م.س، ص 278.

[6] - القانون رقم 95-17 – مرجع سابق-

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بأحكام متقدمة تتوافق إلى حد كبير مع القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)[1].

كما أن المغرب عضو في اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، مما يسهل تنفيذ الأحكام التحكيمية الصادرة وفقا لعقود الفيديك في المغرب أو الأحكام الصادرة في المغرب في الخارج[2]. وهذا الانفتاح على التحكيم الدولي يشكل نقطة إيجابية في المنظومة القانونية المغربية، ويعزز من جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية في المشاريع الكبرى.

غير أن غياب تنظيم تشريعي خاص بعقود الفيديك أو عقود الإنشاءات الكبرى بشكل عام يشكل فراغا قانونيا يضعف من القدرة التنافسية للمغرب في استقطاب المشاريع الدولية الكبرى، ويخلق حالة من عدم اليقين القانوني لدى المتعاملين الدوليين.

الفقرة الثانية: الحاجة الملحة لتنظيم تشريعي خاص بعقود الفيديك في المغرب

إن المشرع المغربي مدعو بإلحاح إلى التدخل لتنظيم عقود الفيديك وعقود الإنشاءات الكبرى بشكل عام، على غرار التجربة العمانية، وذلك لعدة أسباب موضوعية:

أولا: ضمان الأمن القانوني للمتعاقدين –إن وجود تنظيم تشريعي واضح ومتوافق مع المعايير الدولية يوفر الأمن القانوني للمتعاقدين، سواء كانوا محليين أو دوليين. فغياب هذا التنظيم يخلق حالة من عدم اليقين القانوني قد تثني المقاولين الدوليين عن المشاركة في المشاريع الكبرى بالمغرب، أو قد تدفعهم إلى المطالبة بأسعار أعلى لتغطية المخاطر القانونية غير المحسوبة[3].

ثانيا: تشجيع الاستثمار الأجنبي في المشاريع الكبرى –إن وجود تنظيم تشريعي خاص بعقود الفيديك يعطي ثقة أكبر للمستثمرين والممولين الدوليين، ويشجعهم على ضخ استثماراتهم في المشاريع الكبرى بالمغرب. فالمستثمرون الدوليون يفضلون التعامل مع أنظمة قانونية واضحة ومستقرة تتوافق مع المعايير الدولية المعروفة لديهم[4].

ثالثا: الحد من النزاعات القضائية والتحكيمية –إن وجود قواعد واضحة لتوزيع المخاطر والالتزامات بين الأطراف، وآليات محددة للتعامل مع التغييرات والظروف غير المتوقعة، يقلل بشكل كبير من احتمالية نشوء نزاعات. وقد أثبتت التجارب الدولية أن المشاريع التي تستخدم عقود الفيديك تشهد نزاعات أقل مقارنة بتلك التي تستخدم عقودا غير محكمة الصياغة[5].

---

[1] – UNCITRAL Model Law on International Commercial Arbitration, 1985, as amended in 2006, Article 1.

[2] Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, New York, 10 June 1958, Article I.

[3] – Julian Bailey, Construction Law, op. cit., p. 612

[4] – World Bank, Standard Bidding Documents, op. cit., p. 34.

[5] – Donald Charrett, "The Role of the Engineer", op. cit., p. 89.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رابعا: مواكبة التطورات القانونية والممارسة الدولية –إن المغرب يطمح لأن يكون مركزا إقليميا للمشاريع الكبرى في أفريقيا، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعة. ولتحقيق هذا الطموح، لا بد من مواكبة التطورات القانونية والممارسة الدولية في مجال عقود الإنشاءات، وإصدار تشريع متقدم يعزز من جاذبية المغرب للاستثمارات الدولية[1].

خامسا: تطوير الخبرة الوطنية –إن وجود تنظيم تشريعي خاص سيساهم في تطوير الخبرة الوطنية في مجال عقود الإنشاءات الدولية، سواء على مستوى المقاولين أو المهندسين الاستشاريين أو المحامين أو القضاة والمحكمين. فالتنظيم التشريعي سيكون مصحوبا بجهود تكوينية وتوعوية تساهم في بناء قدرات وطنية متخصصة في هذا المجال.

سادسا: حماية المصالح الوطنية –إن التنظيم التشريعي سيتيح للمشرع المغربي إدراج أحكام تحمي المصالح الوطنية، مثل: إلزامية استعمال اللغة العربية في العقود، تفضيل القضاء المغربي أو التحكيم بالمغرب، حماية العمالة الوطنية، مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وغيرها من المقتضيات التي تراعي الخصوصيات الوطنية.

ومن الممكن أن يتخذ التنظيم التشريعي المقترح أحد الشكلين التاليين:

الخيار الأول :إصدار عقد موحد وطني للإنشاءات على غرار التجربة العمانية، يكون مستلهما من عقود الفيديك ومكيفا مع الخصوصيات المغربية. وهذا الخيار يتطلب جهدا تشريعيا كبيرا ومشاركة واسعة من مختلف الفاعلين (وزارة التجهيز، المقاولون، المهندسون، المحامون، القضاة).

الخيار الثاني :إصدار قانون إطار ينظم المبادئ العامة لعقود الإنشاءات الكبرى، مع الاعتراف صراحة بإمكانية استعمال نماذج الفيديك، وتحديد الأحكام الآمرة التي لا يجوز مخالفتها (اللغة، القانون الواجب التطبيق، آليات فض المنازعات، حماية العمالة، المسؤولية عن الأضرار). وهذا الخيار أكثر مرونة ولا يتطلب صياغة عقد موحد مفصل.

وفي كلا الحالين، ينصح بأن يتضمن التنظيم التشريعي المقترح الأحكام التالية على الأقل:

- تعريفات واضحة لأطراف العقد (رب العمل، المقاول، المهندس) ومهام كل طرف.
- قواعد واضحة لتوزيع المخاطر بين الأطراف، بما في ذلك التعامل مع الظروف غير المتوقعة والقوة القاهرة.
- تنظيم دقيق لأوامر التغيير وآثارها على المدة والثمن.
- آليات محددة للدفع وضمانات تحصيل حقوق المقاول.
- تنظيم دور المهندس وصلاحياته ومسؤوليته.
- آليات متدرجة لفض المنازعات، تشمل التسوية الودية ثم لجان فض المنازعات ثم التحكيم.
- أحكام خاصة بالتأمينات والضمانات المطلوبة.
- مقتضيات تحمي المصالح الوطنية والبيئية والاجتماعية.

[1] – Commission économique pour l'Europe de l'ONU, Guide on Drawing up International Contracts, Genève, 2000, p. 15, disponible sur: www.jurisint.org (consulté le 10 décembre 2025).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن عقود الفيديك تحظى بقبول دولي واسع كنموذج معياري في مجال عقود البناء والإنشاءات على المستوى العالمي. وقد أثبتت هذه العقود فعاليتها في تنظيم العلاقات المعقدة بين مختلف أطراف المشاريع الكبرى، وفي توزيع المخاطر بشكل عادل، وفي الحد من النزاعات من خلال توفير إطار تعاقدي واضح ومتوازن.

وفي الواقع المقارن، تبرز التجربة العمانية كنموذج عربي سباق ورائد في تبني هذا النمط من العقود عبر صياغة العقد الموحد لإنشاء المباني والأعمال المدنية وتحديثه بما يتماشى مع معايير الفيديك. فقد استطاع المشرع العماني تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من التجربة الدولية الناجحة والحفاظ على الخصوصيات الوطنية، من خلال اعتماد منهجية الاستلهام وليس النقل الحرفي.

أما في المغرب، فلا يزال الفراغ التشريعي قائما رغم الاستعمال العملي لعقود الفيديك في المشاريع الكبرى. وهذا الوضع يستدعي تدخلا تشريعيا عاجلا لسد هذه الثغرة، إما من خلال إصدار عقد موحد وطني على غرار التجربة العمانية، أو من خلال إصدار قانون إطار ينظم المبادئ العامة لعقود الإنشاءات الكبرى.

ويمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات فيما يأتي:

أولا: النتائج

1. تعد عقود الفيديك من أنجح النماذج التعاقدية الموحدة على المستوى الدولي، بفضل توازنها وشموليتها ومرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف الأنظمة القانونية.

2. اكتسبت عقود الفيديك شرعية دولية واسعة من خلال اعتمادها من قبل المؤسسات المالية الكبرى كالبنك الدولي، والاعتراف بها من قبل هيئات التحكيم الدولية.

3. نجح المشرع العماني في صياغة عقد موحد وطني مستلهم من عقود الفيديك ومكيف مع الخصوصيات الوطنية، مع إجراء تحديثات دورية آخرها نسخة 2019.

4. حقق العقد الموحد العماني توافقا كبيرا مع عقود الفيديك في المصطلحات والأحكام الأساسية، مع إضافة التزامات محددة تراعي الخصوصيات الوطنية.

5. لا يزال المشرع المغربي لم يفرد تنظيما تشريعيا خاصا بعقود الفيديك، رغم استعمالها عمليا في المشاريع الكبرى، مما يشكل فراغا قانونيا يستدعي التدخل التشريعي العاجل.

6. اقتصار العقد الموحد العماني على الجهات الحكومية دون القطاع الخاص يشكل قصورا في التنظيم، إذ إن عقود الفيديك صالحة للاستعمال من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: التوصيات

على مستوى التشريع العماني:

1. توسيع نطاق تطبيق العقد الموحد ليشمل القطاع الخاص، أو إصدار نسخة خاصة بالقطاع الخاص، بما يتيح للشركات الخاصة الاستفادة من هذا الإطار التعاقدي المتطور.

2. تطوير البنية المؤسسية والقانونية لفض المنازعات، وإنشاء لجان متخصصة على غرار مجالس فض المنازعات (DAB) المنصوص عليها في عقود الفيديك.

3. تنظيم دورات تكوينية متخصصة لجميع المتدخلين في تنفيذ العقد الموحد (القضاة، المحامون، المهندسون، المقاولون) لضمان التطبيق السليم للأحكام.

4. إجراء مراجعة دورية للعقد الموحد لمواكبة التحديثات التي تطرأ على عقود الفيديك والممارسات الدولية.

على مستوى التشريع المغربي:

5. التدخل التشريعي العاجل لسد الفراغ القانوني، إما من خلال إصدار عقد موحد وطني على غرار التجربة العمانية، أو من خلال إصدار قانون إطار ينظم المبادئ العامة لعقود الإنشاءات الكبرى.

6. إنشاء هيئة وطنية متخصصة في عقود الإنشاءات والأشغال الكبرى، تكون مهمتها وضع معايير وطنية متوافقة مع المعايير الدولية، والإشراف على تطبيق عقود الفيديك في المغرب.

7. تطوير الإطار القانوني للتحكيم في عقود الإنشاءات، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها في عقود الفيديك.

8. تشجيع الجامعات والمراكز البحثية على إجراء دراسات معمقة حول عقود الفيديك وتطبيقاتها العملية في المغرب، وإدراج مواد متخصصة في هذا المجال ضمن المناهج الدراسية بكليات الحقوق وكليات الهندسة.

على المستوى العربي:

9. العمل على توحيد التشريعات العربية في مجال عقود الإنشاءات، وذلك من خلال إعداد قانون نموذجي عربي موحد للعقود الكبرى يستلهم من عقود الفيديك ومن التجارب العربية الرائدة كالتجربة العمانية.

10. تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التحكيم والوساطة في منازعات عقود الإنشاءات، وإنشاء مركز عربي متخصص في تسوية منازعات عقود الفيديك.

وختاما، فإن تبني عقود الفيديك كنموذج عالمي في مجال المقاولات الكبرى يمثل خيارا استراتيجيا للدول العربية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق جميع الأطراف. والتجربة العمانية –رغم بعض الثغرات– تشكل نموذجا يحتذى به، فيما يبقى المشرع المغربي مطالبا بالإسراع في سد الفراغ التشريعي القائم في هذا المجال الحيوي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/